

Distr.: Limited
9 August 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

اللجنة الاستشارية

الدورة الحادية والعشرون

٦-١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨

البند ٢(ز) من جدول الأعمال

الطلبات الموجهة إلى اللجنة الاستشارية والناشئة عن قرارات

مجلس حقوق الإنسان والتي تنظر فيها اللجنة حالياً:

التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع

في التمتع بحقوق الإنسان

السيد إبراهيم عبد العزيز الشدي، والسيد محمد بناني، والسيد لزهري بوزيد، والسيد ماريو لويس كوريولانو، والسيد إيون دياكونو، والسيد لودوفيك هينيبيل، والسيد ميخائيل ليبديف، والسيد سبينشينغ ليو، والسيد آجاي ماهوترا، والسيد كاورو أوباتا، والسيدة منى عمر، والسيدة كاتارينا باييل، والسيدة إليزابيث سالون، والسيد ديروجلال باراملال سيتولسينغ، والسيد تشانغروك سوه، والسيد إيمرو تامرات ييغيزو، والسيد جان زيغلر: مشروع إجراء

٢١/... التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع في التمتع بحقوق الإنسان

إن اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان،

إذ تشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٣٤ المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، الذي طلب فيه المجلس إلى اللجنة الاستشارية أن تجري دراسة، مواصلةً للدراسة التي كان المجلس قد طلبها في قراره ٢٢/٣١ المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦، تتناول إمكانية استخدام الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع ولم تُعد إلى بلدانها الأصلية، بوسائل منها تحويلها إلى نقد و/أو إنشاء صناديق استثمار، ريثما يتم استكمال الإجراءات القانونية الضرورية، وبما يتفق مع الأولويات الوطنية، وذلك دعماً لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما يسهم في زيادة تعزيز حقوق الإنسان، وبما يتفق مع الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن تقدّم الدراسة المطلوبة إلى المجلس في دورته التاسعة والثلاثين،



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-13143(A)



* 1 8 1 3 1 4 3 *

وإذ تذكّر أيضاً بأن مجلس حقوق الإنسان قد شجع اللجنة الاستشارية على أن تأخذ في الحسبان، عند إعدادها التقرير المذكور أعلاه، آراء الدول الأعضاء، وآراء المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية من أجل الانتهاء من إجراء الدراسة المذكورة أعلاه، والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة،

وإذ تذكّر كذلك بأن اللجنة الاستشارية قد أنشأت، في دورتها التاسعة عشرة، فريق صياغة يتألف من السيد إبراهيم عبد العزيز الشدي، والسيد ماريو لويس كوريولانو، والسيد ميخائيل ليبديف، والسيدة منى عمر، والسيد شانغروك سوه، والسيد جان زيغلر، والسيد لودوفيك هينيبيل، والسيد أجاي ماهوترا (رئيساً)، والسيد ديروجلال باراملال سيتولسينغ (مقرر)،

وإذ تشير إلى أن مجلس حقوق الإنسان قد قرر، في دورته الثامنة والثلاثين، تمديد الوقت المطلوب لكي تتم اللجنة الاستشارية الدراسة حتى تُقدّم إلى المجلس في دورته الثانية والأربعين،

١ - تحيط علماً بمشروع المخطط التفصيلي للدراسة الأولية الذي وضعه فريق الصياغة في الدورة الحادية والعشرين؛

٢ - تطلب إلى فريق الصياغة إعادة توزيع الاستبيان لالتماس آراء الدول، على النحو المناسب، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة التي لم تستجب للاستبيان، وتدعوها إلى تقديم إسهامات فيما يتعلق بأسماء الخبراء المعترف بهم، وتقديم البيانات الملموسة، والإحصاءات، وبيان أفضل الممارسات، والتحديات الرئيسية في استخدام الأموال غير المشروعة غير المعادة إلى الوطن بقصد دعم تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على النحو المذكور في الفقرة ٣١ من قرار مجلس حقوق الإنسان ١١/٣٤؛

٣ - تطلب إلى فريق الصياغة أن يقدم إلى اللجنة الاستشارية في دورتها الثانية والعشرين تقريراً نهائياً يأخذ في الحسبان المناقشات التي دارت في هذه الدورة والمدخلات المستمدة من الاستبيان، بغية تقديم التقرير النهائي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والأربعين.